واصل عقد جلسات أعماله للفترة الثانية من الدورة الأولى

البرلمان يستمع إلى رسائل الحكومة بشأن عدد من مشاريع القوانين

■ صنعاء / سبأ:

واصل مجلس النواب امس عقد جلسات أعماله للفترة الثانية من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي العاشر برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي.

واستمع المجلس في هذه الجلسة إلى رسالة وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر محمد قحطان بشأن طلب المجلس رفع النقاط العسكرية المستحدثة خارج أطار الخطة الأمنية في مدينة المكلا محافظة حضرموت.

وأشار وزير الداخلية في رسالته الى أنه قام بتوجيه مدير أمن محافظة حضرموت برفع النقاط العسكرية المستحدثة في مدينة المكلا محافظة حضرموت .. مفيداً أن وجودها كان مرتبطاً بما شهدته المحافظة من ظروف استثنائية تخللها اعمال شغب .. لافتاً إلى انه بمجرد انتهاء تلك الظروف تم إعادة القوات العسكرية والأمنية إلى ثكناتها .

وأوضح الأخ وزير الداخلية أن الوضع حالياً طبيعي ولا توجد أي نقاط خارج إطار الخطة الأمنية .

وعلى الصعيد البرلماني ذاته استمع المجلس إلى رسالة وزير العدل القاضي مرشد علي العرشاني الذي أشار في رسالته إلى أن مشروع قانون الجرائم والعقوبات من أهم التشريعات المتعلقة بالدماء والأعراض والحريات والأموال .. داعياً إلى استئناف مناقشته من قبل اللجنة البرلمانية المعنية واستيعاب مواد جديدة اقتضتها المستجدات في واقع الجريمة بعد أن توقف لمدة زمنية بسبب الأحداث التي مرت على الوطن .

وطلب من المجلس تأجيل مناقشته في قاعة المجلس حتى تستكمل دراسته ومناقشته في اللجنة لما فيه تحقيق المصلحة العامة .

إلى ذلك استمع المجلس إلى رسالة الحكومة بشأن مشروع قانون حماية المبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد .

من جهة ثانية استمع المجلس إلى رسالة وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى الدكتور رشاد احمد الرصاص أفاد فيها أن مجلس الوزراء اقر الموافقة على مشروع تعديل المادة (73) من القانون رقم (25) لسنة 1991بشأن التأمينات والمعاشات والمادة (63) من القانون رقم (26) لسنة 1991بشأن التأمينات الاجتماعية والمادة (58) من القانون (33) لسنة 1991 بشأن المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة .

وطلب من المجلس الاطلاع واتخاذ الإجراءات الدستورية بشأنها .

وفي السياق ذاته استمع المجلس إلى رسالة وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بشأن موافقة مجلس الوزراء على مشروع تعديل بعض مواد القانون رقم (13) لسنة 2010م الخاص بالتعليم العالي وطلب في رسالته من المجلس الاطلاع

واتخاذ الإجراءات الدستورية بشأنه .

كما استمع المجلس إلى رسالة وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى بشأن موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الحماية القانونية لمنتسبي الأمن مطالباً فيها المجلس بالاطلاع واتخاذ الإجراءات الدستورية بشأنه .

كما استمع المجلس إلى رسالة أخرى من وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى تفيد بأن مجلس الوزراء وافق على مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم (33) لسنة 2000 الخاص بتعديل القرار الجمهوري بالقانون رقم (17) لسنة 1995 بشأن الجامعات اليمنية وتعديلاته وتمنى على مجلس النواب الاطلاع واتخاذ الإجراءات الدستورية بشأنه .

وقد أقر المجلس الاستماع إلى المذكرات الإيضاحية بشأن مشاريع تلك القوانين من قبل الوزراء المختصين في جلسات قادمة حسب المواعيد الزمنية التي يحددها المجلس .

وفي سياق متصل استعرض المجلس تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة حول ما ورد في تقاريرها السابقة بشأن التعليم الموازي في الجامعات اليمنية والتي أكدت من خلاله اللجنة أهمية تقديم مشروع قانون تنظيم التعليم الموازي والخاص وأي موارد للجامعات بما يعود بالنفع للطلاب والارتقاء بعمل ونشاط تلك الجامعات وتحسين عطائها التربوي والتعليمي والبحث العلمي.

وبشأن ذلك أقر المجلس إرجاء مناقشة هذا الموضوع إلى جلسة لاحقة وفقاً للإجراءات التي حددتها اللائحة الداخلية المنظمة لعمل المجلس وتكويناته.

إلى ذلك استمع المجلس إلى تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي هشام شرف عبدالله الذي أشار فيه إلى نتائج عمل اللجنة الوزارية المكلفة بالسفر إلى جمهورية الجزائر الشقيقة للاطلاع على حقيقة المطالب المرفوعة لفخامة رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي من قبل رئيس فرع الاتحاد العام لشباب اليمن بالجزائر والطلاب .

أوضح فيها النتائج المتعلقة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وما قامت به في إطار تلك المهمة وكذلك النتائج المتعلقة بوزارة التعليم الفني والمهني في الداخل إلى جانب النتائج المتعلقة بالملحقية الثقافية بسفارة بلادنا بالجزائر بالإضافة إلى النتائج المتعلقة بالطلاب الدارسين المبعوثين في كافة الجهات الحكومية .

وأشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي في تقريره إلى أهمية احترام قوانين البلد المضيف وعدم اللجوء إلى الإعتصامات الطلابية مهما كانت المبررات لأن ذلك يسيء لسمعة اليمن أمام الآخرين .لأفتاً إلى أنه في حالة وجود مطالب قانونية ينبغي مخاطبة الجهات المختصة وبحسب القنوات المتبعة مشفوعة بالوثائق والمستندات اللازمة .

وحث وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجهات المعنية سرعة البت في تلك المطالب إن وجدت وتحمل مسئوليتها بأمانة تجاه أي مطلب بالإيجاب أو السلب وفق القوانين واللوائح النافذة لذلك دون تأخير .

وقد أحال المجلس ذلك التقرير إلى اللجنة البرلمانية المختصة للنظر فيه .

وعلى الصعيد البرلماني ذاته قدمت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أمة الرزاق علي حمد إلى المجلس المذكرة التفسيرية لمشروع قانون بتعديل القانون رقم (2) لعام 2002م بشأن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين ، لأفتة إلى أن الصندوق توسع في تقديم الخدمات والأنشطة والبرامج والمشاريع التي يمولها على الصعيدين المؤسسي والفردي .

ولفتت إلى أن المستفيدين من خدمات الصندوق بلغ عددهم حتى عام 2010م (176،175) معاقاً ومعاقة .

وأفادت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى أن بلادنا صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتكولها الاختياري وأصبحت بموجب ذلك بلادنا عضواً وطرفاً في الاتفاقية وملزمة بتنفيذ كافة الحقوق الرعائية والتأهيلية والتعليمية والثقافية والسياسية التي وردت .

و أصبح الصندوق ملزماً بالإيفاء بتلك الإلتزامات الأمر الذي يتطلب رفد الصندوق بمصادر مالية جديدة تعزز من أدائه بالمهام الموكلة إليه .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل جلسات أعماله صباح اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة عدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة.

في افتتاح الندوة الإقليمية السنوية الخامسة بشأن أمن وسلامة الصحفيين في المنطقة

محبوب علي: حرية الصحافة هي البوابة الرئيسية للحريات العامة في أي مجتمع

ينبغي انتهاج الشفافية والنأي بالصحافة عن أتون الصراعات

علي العمراني: حرية الكلمة هي الأساس المتين الذي يبني عليه الإنسان حياته ومستقبله

■ صنعاء / سبأ:

عقدت بصنعاء امس الندوة الإقليمية السنوية الخامسة بشأن « أمن وسلامة الصحفيين في المنطقة – واقع الانتهاكات وجهود الحماية » التي تنظمها ادارة الحريات وحقوق الانسان بشبكة الجزيرة ونقابة الصحفيين اليمنيين، وبالتعاون مع اربع منظمات معنية بحماية حقوق الإنسان وحرية الصحافة والصحفيين.

وتناقش الندوة بمشاركة ما يقارب 120 من الإعلاميين والنشطاء الحقوقيين، والأكاديميين، والمهتمين، وقيادات المنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية العاملة باليمن ، اضافة الى ممثلي الشركاء الثلاثة وبعض قيادات المؤسسات الإعلامية العربية – اوراق عمل حول حماية حرية الصحافة وسلامة الصحافيين .. مسؤولية من ؟، ودور الحكومات والمؤسسات الاعلامية في حماية الصحفيين، وحرية الصحافة وسلامة الصحفيين في دول الربيع العربي ، وظاهرة الإفلات من العقاب وعدم انصاف الضحايا، وشهادات حية ضحايا في انتظار الانصاف.

وفي افتتاح الندوة أشار مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الإعلامية محبوب علي إلى أن حرية الصحافة هي البوابة الرئيسية للحريات العامة في أي مجتمع من المجتمعات، داعيا الصحفيين والإعلاميين الى التمسك بالأخلاق والمعايير الصحفية التي ترتقي بالأداء الصحفي والرسالة الصحفية.

وقال مستشار رئيس الجمهورية « أنتم تعكفون على تجربة غير مسبوقة للانتقال السياسي في اليمن بشكل سلمي لصياغة نظام سياسي جديد، ولا أبالغ إن قلت ان ثورة الربيع العربي باليمن تفردت بتقديم فارقا هائل في ارساء نظام جديدجنب اليمن الويلات والدمار».

ونوه بأن ثورة الربيع العربي في اليمن تفردت بامتياز عن سواها بإحداثها تغيراً هائلا في النظام السياسي التقليدي والمتوارث يمنيا وعربياً على مدى أجيال متعاقبة وعقود زمنية طويلة حفلت بالصراعات والانقلابات التي أذاقت الشعوب الويلات والعذابات والمعاناة.

وأكد مستشار رئيس الجمهورية اهمية ضبط إيقاع الأداء المهني للصحافيين بانتهاج الشفافية والعلانية والالتزام بالمصداقية والنأي بالصحافة عن أتون الصراعات والخلافات وبؤر الولاءات والاستقطابات الحزبية منها .

وقال : والثابت أنه ليس فقط بالمظلة القانونية الدولية وبخطة الأمم المتحدة لحماية الصحافة والصحافيين ولا بجهود الحكومات الوطنية والمؤسسات الإعلامية يمكن تحقيق ضمان أمن وسلامة الصحافيين دون تضافر جهود كل المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالحقوق والحريات ودون التقليل أو الاستهانة في وضع معايير مهنية تعتمد على معادلة متوازنة ومتوازية بين الحرية المسئولية.

ولفت إلى أن الحرية المنشودة لا تقتصر على أصحاب مهنة الصحافة وحدهم دون سواهم بل تشمل كافة فئات وأفراد المجتمع باعتبارهم أصحاب المصلحة العليا في الحريات العامة وفي ممارسة الديمقراطية التي تكفل للجميع المساواة وتضمن العدالة الاجتماعية والشراكة في القرار والخيار وليس الاستئثار.

من جانبه اعتبر وزير الاعلام علي العمراني انعقاد هذه الندوة بصنعاء اعترافاً بدور الصحفيين والإعلاميين اليمنيين ونشاطهم خلال السنوات الماضية، لافتاً إلى أن حرية الكلمة هي الاساس المتين الذي يبني عليه الانسان حياته ومستقبله وان غياب الحرية يضاعف من معاناته ومشاكله اليومية.

وأشار إلى أن أبناء هذا البلد يؤمنون بشكل راسخ ان الحرية هي الأساس المتين والطريق القويم والبيئة الصالحة لتحقيق وبلوغ كل ما يصبو اليه الإنسان من خير ويتطلع اليه من تطور وتنمية.

وأوضح أن غياب الحرية في الحقب الماضية والقرون الماضية هو السبب الرئيسي في تراجع العرب الحضاري عن الموقع المتقدم الذي كانوا أحرزوه عن جدارة واحتلوه بكفاءة بضعة قرون وها هم اليوم يمكثون في موقع متأخر خلف الامم والشعوب التي ناضلت مبكرا من اجل الحرية.

وطالب الجهات الرسمية والشعبية ببذل كافة الجهود وتضافرها لتكون قيم الحرية وممارساتها طريقة حياة.

ولفت وزير الاعلام الى ان تجارب الشعوب التي نهضت وتنهض الآن ان أصحاب الفكرة والكلمة ومنهم الاعلاميون يكونون دائما في المقدمة ومن يكون هكذا في جبهات الامام فلا بد له ان يتوقع ان عليه ان يدفع ضريبة وتبعات من يكون في الامام.

وأشار الى اهتمام الحكومة اليمنية بدور الاعلام والإعلاميين في التغيير الذي حدث ويحدث في منطقتنا .. مشددا على ضرورة اتخاذ حكومات الربيع العربي ومنها الحكومة اليمنية كافة التدابير والإجراءات التي من شانها توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والرعاية والسلامة.

بدوره شدد نقيب الصحفيين ياسين المسعودي على ضرورة أمن وسلامة الصحفيين الذين يعملون في ظروف صعبة ومعقدة في اطار العملية السياسية التي تشهدها اليمن اليوم.

وأشار المسعودي الى ان نقابة الصحفيين تعمل على ثلاثة محاور تتعلق بعمل الصحفي ومستقبله وهي الحقوق والحريات التي نسعى الى توسيعها، والدورات التدريبية التي نحاول من خلالها رفع وتطوير مهارات وقدرات الصحفيين ، والمحور الثالث المتعلق بالخدمات البسيطة التي نقدمها للصحفيين في سبيل التخفيف من معاناتهم واحتياجاتهم.

من ناحيته قال الممثل المقيم بالإنابة للأمم المتحدة لدى اليمن محمد حسن «ان انعقاد هذه الندوة بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للصحافة ، هو اعتراف حقيقي بالدور الذي يقدمه الصحفيون ، وخصوصا الصحفيين العرب الذين يقدمون جهودا كبيرة من اجل نقل وإيصال الخبر والمعلومة الى الرأي العام» .

وطالب الحكومات والمجتمعات بتوفير الامن والحماية لجميع الصحفيين وتوسيع مساحة عملهم وتذليل كافة التحديات والصعوبات التي تعترض طريقهم.

إلى ذلك اشار حسن المجمر من ادارة الحريات العامة وحقوق الانسان بشبكة الجزيرة الى اهمية انعقاد هذه الندوة بصنعاء كونها تأتي في ظل التحولات السياسية التي احدثتها ثورة التغيير الشبابية السلمية ، وبالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للصحافة.

وقد تلا حفل الافتتاح توزيع مجموعة من الدروع التكريمية لعدد من القيادات الصحفية والاعلامية، وعقب ذلك بدأت الجلسات الرسمية لأعمال الندوة.